

مع إدارة أملاك الدولة بوزارة المالية لمدة 10 سنوات «أركان» توقع عقد إدارة «استراحة الأدمي» بـ1,6 مليون دينار

أعلى العوائد المالية للشركة، وكشف التركبت عن أن الشركة تنافس حالياً على عدد من المناقصات الجديدة المطروحة من قبل إدارة أملاك الدولة، معرباً عن أمه في أن لتعكس السياسة الجديدة للشركة على المساهمين وعلى شركة أركان الكويت العقارية بشكل عام.

وقال إن «أركان الكويت» ستحرص على أن يكون مشروع «استراحة الأدمي» عبارة عن نموذج جديد فيما يتعلق باستراحتات الطرق السريعة بالكويت، وبما يخص توفير أفضل الخدمات لمستخدمي الطرق السريعة، مستغنياً الشركة مستفتح المجال أمام جميع المستثمرين الراغبين بالاستفادة من خدمات الاستراحة.

من ناحية، قال مدير إدارة التقييم العقاري ودراسات الجدوى وأملاك الغير بشركة أركان الكويت العقارية عبد الله الشمري أن توقيع عقد إدارة مشروع «استراحة الأدمي» يعتبر باكورة نجاح هذه الإدارة التي تأسست قبل أقل من عام، لافتاً إلى دراسات أخرى تقوم بها الإدارة حالياً نحو التوجه لإدارة المرافق العامة للدولة من جهة، وتقديم خدمات دراسات الجدوى وإدارة الاملاك العقارية من الجهة الأخرى.

وأضاف أن «أركان الكويت» نجحت في تقديم أفضل الاسعار في المزايمة، متغلبة في ذلك على أكثر من 10 شركات من أكبر الشركات المتخصصة في مجال مشاريع الشراكة، ما يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه هذه الإدارة في زيادة دخل الشركة وعوائدها على المدى القريب.



العياش والتركبت خلال توقيع العقد

بينها الالتزام بشروط العقد، وعدم الاعتداء على ممتلكات الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين المرتبطة باملاك الدولة والتي من بينها القوانين البيئية، علماً بأن الدولة تملك صلاحيات بفسخ العقود والإنذار لكل من يخل بأي بند من بنود العقد.

وأكد العياش أن وزارة المالية طبقت مؤخراً إجراءات أكثر سهولة للتعامل مع المستثمرين، ولاسيما بعد دمج قطاع الشؤون القانونية مع قطاع املاك الدولة، الأمر الذي من شأنه أن يسهل الكثير من الإجراءات السابقة، ويساعد على خلق آلية جديدة في مراجعة العقود بشكل أسرع من السابق.

بذوره، أعرب عبدالرحمن التركبت عن سعادته بفوز الشركة بزيادة «استراحة الأدمي»، التي تعد بمنزلة خطوة فاعلة ضمن استراتيجية الشركة، حيث أصدرت الإدارة ممثلة بمجلس الادارة والإدارة التنفيذية للدخول في مفاوضات استثمارية جديدة، إلى جانب عمل الشركة الأساسي المتعلق بالمشاريع العقارية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من مصادر الدخل ويحقق

طارق عرابي

وقعت إدارة أملاك الدولة بوزارة المالية أمس مع شركة أركان الكويت العقارية عقد إدارة مشروع «استراحة الأدمي»، والذي يعد مشروعاً خدمياً يقع على الخط السريع بمنطقة الجليعة، مدته 10 سنوات وبقيمة 158 ألف دينار للسنة الواحدة، بإجمالي 1,58 مليون دينار.

ووقع العقد عن وزارة المالية الوكيل المساعد لشؤون أملاك الدولة والشؤون القانونية د.غازي العياش، فيما وقع عن شركة أركان الكويت العقارية عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عبدالرحمن التركبت.

وفي تصريحه للصحافيين عقب توقيع العقد، قال د.غازي العياش إن لوزارة المالية دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الخاص من جهة وحماية الدولة من خلال زيادة إيراداتها من جهة أخرى، ولاسيما أن قانون أملاك الدولة وقانون الشراكة فيما يتعلق بالمزايدات والشرائح يحرص على زيادة إيرادات الدولة من مصادر متنوعة.

وأضاف أن الآلية الجديدة التي اتبعتها وزارة المالية من خلال هذه العقود تنبئ بمستقبل واعد فيما يتعلق باملاك الدولة من خلال رفع إيرادات المشاريع ومراجعة عقودها، بالإضافة إلى دعم وتشجيع القطاع الخاص، خاصة إذا كانت هذه المشاريع تتعلق بشركات واعدة ومحترمة.

وحت العياش المستثمرين والشركات المتعاونة مع الدولة على مراعاة أمور مهمة، من

العياش: إجراءات أكثر سهولة بعد دمج إدارات الشؤون القانونية و«أملاك الدولة»

التركبت: «أركان» تنافس على مناقصات جديدة مطروحة من «أملاك الدولة»

الشمري: الشركة قدمت أفضل الأسعار متغلبة على أكبر الشركات المتخصصة

استقرار نسب إشغال العقارات الاستثمارية وتحسنها في «التجارية» «بيتك»: غرفتان وصالة في حوالي بـ280 ديناراً



قال تقرير بيت الكويتي (بيتك) إن نسب الإشغال في الربع الثاني من 2017 استقرت عند معدلاتها السابقة لكل مستويات أنواع العقارات الاستثمارية، حيث تراوحت تلك النسبة بين 90 و96٪، بينما تحسنت نسب الإشغال في العقارات التجارية ولاسيما في المكاتب التي تقع في منطقة العاصمة. وأوضح التقرير أن متوسطات القيم الإيجارية تتباين بين المناطق والمساحات المختلفة، ويتراوح متوسط القيمة الإيجارية في الدور الأرضي 3 غرف وصالة مساحة 2م² بين 420 و520 ديناراً في بناء السكن الخاص مساحة 400 متر مربع في محافظة حولي، بينما تصل في محافظة العاصمة إلى نحو 550 ديناراً كما في منطقة اليرموك والقادسية، وإلى 600 دينار في بعض المناطق المتميزة في المحافظة مثل منطقتي المنصورية وكيفان، في حين يبلغ متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الفروانية من 320 إلى 370 ديناراً ويصل في بعض المناطق المنيرة إلى 400 دينار، ويتراوح بين 320 و420 ديناراً في مناطق محافظة الأحمدية بينما يرتفع قليلاً في بعض المواقع إلى 500 دينار، ويسجل من 350 إلى 450 ديناراً في مناطق محافظة مبارك الكبير ويرتفع المتوسط إلى 480 ديناراً و500 ديناراً في المناطق المتميزة من المسائل، أما في محافظة الجبراه فتتراوح القيمة الإيجارية بين 300 و400 دينار وتصل في المناطق المتميزة إلى 420 ديناراً.

إيجار شقة من غرفتين وصالة في محافظة الفروانية من 260 إلى 290 ديناراً

40 ديناراً متوسط إيجار المتر التجاري للدور الأرضي بمحافظة العاصمة

غرفتين وصالة مساحة 60م² في محافظة العاصمة من 310 إلى 330 ديناراً، بينما تتراوح لنفس المساحة في محافظة حولي بين 280 و300 ديناراً وقد تزيد إلى 320 ديناراً، في حين تبلغ في محافظة الفروانية من 260 إلى 290 ديناراً، وفي محافظة الأحمدية بين 250 و270 ديناراً، بينما تتراوح بين 280 ديناراً و300 ديناراً في محافظة مبارك الكبير، وفي محافظة الجبراه من 270 إلى 300 ديناراً.

أما الشقق غرفتان وصالة مساحة 70 إلى 74 متر فقد استقرت القيم الإيجارية في الربع الثاني عند بين 340 و360 ديناراً في محافظة العاصمة، وبين 310 و350 ديناراً في مناطق محافظة الجبراه، وتراوحت بين 290 و320 ديناراً في محافظة الأحمدية، بينما في محافظة مبارك الكبير بين 310 و330 ديناراً، وفي محافظة الجبراه بين 300 و330 ديناراً.

أما الشقق الاستثمارية

في تقرير لشركة «مارمور» التابعة لـ «المركز» الضوابط التنظيمية تعرقل نمو صناديق الاستثمار العقارية في الخليج

مجلس التعاون الخليجي إلى التركيز على تحسين البنية التحتية للأسواق من خلال تبني دورة تسوية مشتركة مقبولة على نطاق واسع، مع تطوير أنظمة التسليم مقابل الدفع إلى جانب تحسين آليات الشفافية والإفصاح عن التمويل المهملة حالياً. وذكر التقرير أنه يمكن اعتبار كل من الإمارات والسعودية من أولى دول المنطقة التي قدمت ضوابط تنظيمية تتسم بقابليتها للتأقلم مع عملية إدراج صناديق الاستثمار العقارية للتداول في الأسواق المالية، وجمعت هاتان الدولتان معا

أضاف التقرير أنه على الرغم من احتضان دول مجلس التعاون الخليجي لأحد أكثر الأسواق العقارية نشاطاً، واجه نمو صناديق الاستثمار العقارية في المنطقة العديد من العقبات، ومن أبرزها الضوابط التنظيمية، حيث تفرض معظم دول مجلس التعاون قيوداً جزئية أو كلية، على امتلاك الأجانب للعقارات. وبالمثل، تسري قيود الملكية على المستثمرين الدوليين فيما يتعلق بأسواق رأس المال. كما تفرض ضوابط تنظيمية تتعلق بمعدلات الرفع المالي على صناديق الاستثمار العقارية، حيث تحتاج دول

قال تقرير لشركة «مارمور» مينا إنلتجنيس»، وهي شركة أبحاث تابعة لشركة المركز المالي الكويتي (المركز)، إنه تم إدراج 5 صناديق استثمار عقارية للتداول في الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، منها 4 في السعودية ووضوئوق واحد في الإمارات في غضون 10 أشهر، ليقوق عدد الطروحات الأولية للاكتتاب العام في المنطقة، وتمثل موجة الإدراجات الإيجابية هذه فئة أصول بديلة تشمل العديد من المنتجات المتنوعة مثل صناديق المؤشرات المتداولة والمستندات المالية وصناديق الاستثمار العقارية.

«المركزي» يصدر سندات دين عام بقيمة 200 مليون دينار

وتحت الحكومة الكويتية مشروع قانون الدين العام بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه بشأن زيادة سقف الدين العام من 10 مليارات دينار حالياً وكذلك زيادة مدة شرايح إصدار السندات التقليدية والتورق والصكوك من 10 سنوات حالياً إلى آجال تصل إلى 30 عاماً في مشروع القانون الجديد، وذلك وفق تعديلات أجريت على القانون رقم 50 لسنة 1987 بالإنعقاد للحكومة بعقد قرض عام.

العامة للسنة المالية 2017/2018، عجزاً، تتراوح قيمته ما بين 5 و6 مليارات دينار. وتمثل أدوات الدين العام والذي تموله البنوك المحلية من سندات خزانية 6,5٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية والذي يصل إلى 61 مليار دينار، فيما تمثل سندات التورق المقابل والتي يصدرها البنك المركزي لتتحكم في السيولة المتاحة داخل القطاع المصرفي 4,7٪ من إجمالي الموجودات الخاصة بالبنوك المحلية.

الفائدة بلغ 2,3٪، مقابل 950 مليون دينار للفترة نفسها من العام المالي السابق. وكانت الحكومة الكويتية قد اتجهت إلى سد عجز الموازنة بالاستدانة الخارجية، حيث أصدرت سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار في شهر مارس الماضي، بالإضافة إلى اللجوء إلى الاستدانة محلياً عبر إصدار سندات دين عام. ويتوقع مركز أبحاث الشال أن تحقق الموازنة

مصدر صالح أصدر بنك الكويت المركزي أمس شريحتين من سندات دين عام، الأولى بقيمة 100 مليون دينار لأجل عام وبفائدة 2٪، وأصدر المركزي سندات بقيمة 100 مليون دينار لأجل عامين تمت تغطيتها قرابة 5 مرات وبفائدة 2,25٪. وبلغ إجمالي إصدارات الدين العام خلال العام المالي الذي بدأ في أبريل 2017 بلغ 1,8 مليار دينار ومتوسط

زيادة الطلب على الطاقة إلى مليون برميل نفط يومياً بحلول عام 2035 الطاقة المتجددة في الكويت.. من منافس للنفط إلى مشروع اقتصادي بعوائد مالية

زيارات من دول شقيقة لبحث نقل التجربة إليها. من جهة أخرى، يبرز دول القطاع النفطي في الابتكارات والتجارب واستخدام الطاقة البديلة، إذ إن من أوائل المشاريع في مجال الطاقة المتجددة في الكويت مشروع (سدره 500) في منطقة (أم قدير) غرب البلاد الذي نفذته شركة نفط الكويت وبدأ عمله بالفعل في أكتوبر الماضي ويعمل على توليد 10 ميغاواط من الكهرباء من الطاقة الشمسية يدخل نصفها في شبكة الكهرباء العامة فيما يستخدم النصف الآخر في الرفع الصناعي من الآبار داخل (أم قدير). ومن أكبر المشاريع التي تنتظرها الكويت وفقاً لما أعلنته مؤسسة البترول الكويتية هو مشروع «البدية» للطاقة الشمسية بسعة ألف ميغاواط وهو مبادرة أعلنتها المؤسسة للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة وذلك بإنشاء محطة للطاقة الشمسية قادرة على تأمين 15٪ من حاجة القطاع النفطي بالكويت للطاقة الكهربائية بحلول عام 2020.

محتلين لإنتاج الطاقة المتجددة الأولى محطة الشقاي للطاقة الشمسية الكهروضوئية والأخرى محطة الشقاي للطاقة الرياح. وأضاف أنه بعد مرور 6 أشهر على إنتاج المحطتين فإن مجموع ما تم تصديره من الطاقة الكهربائية النظيفة يساوي 23 مليون كيلو واط/ساعة كفي لتوفير التيار الكهربائي لنحو 130 منزلاً شهرياً بشكل كامل ما ساهم في هذه الفترة في توفير 40 ألف برميل نفط تبلغ قيمته في السوق العالمية 600 ألف دينار. ويبلغ عدد سكان الكويت نحو 4,4 ملايين نسمة بحسب آخر أرقام الإدارة المركزية للاحصاء فيما يتم استهلاك نحو 350 ألف برميل يوميا من النفط لأغراض توليد الكهرباء وتحلية المياه ما قيمته نحو 15,7 مليون دولار (على أساس سعري يبلغ 45 دولاراً للبرميل النفطي)، في حين تشير توقعات وزارة النفط إلى زيادة الطلب على الطاقة إلى مليون برميل نفط يومياً بحلول عام 2035 مع بلوغ عدد سكان الكويت

إلى 5 ملايين ونصف المليون نسمة. وأوضح الجحرف أن لكفة إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة باتت منافسة لإنتاجها بالطرق التقليدية، حيث إن إجمالي تكلفة إنتاج الطاقة من مجمع الشقاي في الأشهر الستة الماضية بلغ 400 ألف دينار بوفرة مالية تصل إلى 160 ألف دينار فيما لو تم إنتاج نفس الكمية من الطاقة بالطرق التقليدية. من جهته، قال وكيل وزارة الكهرباء والماء، محمد بوشهري أن تزايد معدلات استهلاك الكهرباء في الكويت تفرض على الجميع وضع حلول عملية للتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر لتوليد الطاقة، مشيراً إلى أن أهم هذه الحلول والبدائل هو الاعتماد على أنواع الطاقات المتجددة. وأفاد بوشهري بأن من الضرورة الإشارة إلى أن الكويت تحتل المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح المولدة من (مشروع الشقاي)، مشيراً إلى وجود



استغلال مظلات السيارات لتوليد الطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية (كونا)

وقال مدير مشروع مجمع الشقاي في معهد الكويت للأبحاث العلمية د.سالم الجحرف أن هذا المجمع يضم

الخاص للاستثمار في هذا المجال في المراحل المقبلة ما يضمن تشجيع الابتكار والاختراع.

ومشروع اقتصادي يعاود مادي وبيني، إذ من المتوقع أن يفتح مجمع (مشروع الشقاي) وغرب البلاد المجال واسعاً أمام القطاع

الكهرباء من تحويل الطاقة المتجددة بما تمثله من منافس للنفط (مصدر الدخل الأساسي للكويت) إلى فرصة للاستثمار

وتتمتحت دراسات معهد الكويت للأبحاث العلمية وتطبيقات مؤسسة البترول الكويتية وجهود وزارة